تحقيق القول في بيان مذهب السلف

ونحن مع شيخ الإسلام ابن تيمية في مُجْمل موقفه من تأييد مذهب السلف، الذين هم خير قرون الأمة ، قبل أن تنتشر المحدثات في الدين، وتطل البدع القولية والفعلية – أو العقدية والعملية – بين المسلمين. ولا سيما موقف الصحابة رضي الله عنهم، الذين هم أفقه الناس للدين، وأفهمهم لمقاصده، وأقربهم إلى حسن اتباعه وتطبيقه. والذين أثنى الله عليهم في كتابه الكريم، في عدد من السور، وأثنى عليهم رسوله ﷺ في عدد من الأحاديث، وهم الذين نقلوا لنا القرآن كما أنزل، ورووا لنا السنة ، كما وقعت.

نحن مع موقف السلف، ولكننا في حاجة ماسّة إلى معرفة حقيقة موقف السلف، معرفة تُزيل كل لَبس، وتقطع الشك باليقين. وهذا يحتاج منا إلى وقفة متأنية، للاطلاع والتعمق والموازنة لكل المرويات في هذا الجانب، ثم إعلان الحقيقة بعد ذلك، ليَهْلَكَ من هلك عن بيّنة، ويحيا من حيّ عن بيّنة. شأن ﴿ **الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا** ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

موقف الصحابة رأس السلف من آيات الصفات:

لم يؤثر عن الصحابة – وهم رأس السلف بالإجماع – رضوان الله عليهم: أنهم أثاروا مشكلة حول ما سمي (آيات الصفات) أو (أحاديث الصفات)، مع أن من الصحابة من عُمِّر وعاش بعد رسول الله ﷺ عشرات السنين، وقد توفي صاحبه وخادمه أنس بن مالك رضي الله عنه بالبصرة سنة اثنين وتسعين للهجرة، وكان آخر من مات بها من الصحابة.

كل ما أُثر عن الصحابة: رواية وردت عن أم سلمة رضي الله عنها: فقد روى الحافظ اللالكائي في كتابه «السنة» من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة في قوله تعالى: ﴿ **الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥]، قالت: «الكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، والبحث عنه كفر»[1].

---

(١) رواه اللالكائي في «السنة»: ٢/٣٩٧، وأشار الحافظ ابن حجر إلى هذه الرواية في «الفتح» ١٣/٤٠٦.

قال الشيخ مرعي في« أقاويل الثقات »: هذا له حكم الحديث المرفوع، لأن مثله لا يقال من قِبَل الرأي!.(١).

قال ابن تيمية: وقد روى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفا ومرفوعا.

ولكن الشيخ شعيبا قال: ليس إسناده مما يعتمد عليه.

ومقتضى هذا: أن هذه الآيات والأحاديث التي أنشأت مشكلة في القرون التالية، لم تُحْدِث لدى الصحابة أي مشكلة دينية أو فكرية.

ولا شك أن الصحابة فهموا القرآن المنزل عليهم بلسانهم، فقد أنزله الله بلسان عربي مبين، وقال تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [يوسف: ٢] ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [الزخرف: ٣] ﴿ **كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾ [فصلت: ٣] وقد أمرهم الله تعالى أن يتدبروا آياته ولا يغلقوا قلوبهم عنها ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴾ [النساء: ٨٢] ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا** ﴾ [محمد: ٢٤] ﴿ **كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴾ [ص: ٢٩].

والمفروض أنهم تدبروا كما أُمروا، فقد كانوا أسرع الناس استجابة لنداء القرآن، وعملا على تنفيذ أوامره، واجتناب نواهيه، كما تدل على ذلك وقائع لا حصر لها.

ولو كان أَشْكل عليهم من هذا القرآن شيء، لسألوا عنه رسول الله ﷺ، وهو المكلَّف من ربه عز وجل: أن يبين للناس ما نُزّل عليهم، كما قال تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [النحل: ٤٤].

كما سألوه في معنى قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴾ حيث بيّن لهم: أن الظلم المراد في الآية هو الشرك، وليس

---

(١) هذا غير مسلَّم؛ لأن ربيعة ومالكا وغيرهما سئلوا هذا السؤال فأجابوا برأيهم نحو هذا الجواب.

كما ظنوه وتصوروه: ظلم النفس، ولو بمعصية صغيرة. واستدل على ذلك مما جاء في وصية لقمان لابنه: ﴿ **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ﴾[1].

ولو حدث أن فهم بعضهم بعض الآيات فهما خاطئا لأوشك أن يصحح لهم رسول الله ﷺ، كما صحح لهم أفهامهم المغلوطة في الأحكام العملية، كالذي فهم من قوله تعالى في الصيام ﴿ **حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ** ﴾ أن المراد خيطان حقيقيان أبيض وأسود، حتى بيَن لهم النبي ﷺ: المراد، وهما: بياض النهار وسواد الليل[2].

وإذا صَحح لهم ما يتعلق بالأحكام الفرعية المتعلقة بالعمل، فكيف لا يُصَحِّح لهم ما يتعلق بالأحكام الأصلية المتصلة بالعقيدة في الله؟

فكيف فهم الصحابة رضي الله عنهم آيات الصفات؟

هل أجروا هذه النصوص على ظواهرها دون أن يخطر ببالهم مجاز أو استعارة أو كناية؟

أو فهموها كما تفهم النصوص العربية البليغة، فأدخلوا فيها ما سماه علماء البلاغة فيما بعد: المجاز والكناية والاستعارة التمثيلية والاستعارة المكنية؟

أو هم توقفوا فيها ولم يحاولوا أن يفهموا منها شيئا، أو يقولوا فيها شيئا، طلبا للسلامة، وبعدا عن المخاطرة، والوقوع في المزالق؟

لا نستطيع أن نجزم جزما قاطعا بأحد هذه المواقف، مادام لم يصلنا من ذلك شيء يعبر عن مكنون صدورهم، ويبين عن حقيقة موقفهم، ومن القواعد الفقهية المقررة: لا ينسب إلى ساكت قول. وإن كان الموقف الثاني هو الأقرب إلى منطق الفطرة.

وقد استدل إمام الحرمين على ترجيح مذهب التفويض بسكوت الصحابة عن الخوض في هذه الآيات فقد قال في (الرسالة النظامية) : والدليل السمعي القاطع في ذلك: إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعاني المتشابهات، مع أنهم كانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها. فلو كان تأويل هذه الظواهر مسنونا أو محترما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق الاهتمام بفروع الشريعة[3]. انتهى.

---

(١) انظر: حديث ابن مسعود الذى رواه البخارى فى الأنبياء(٣٤٢٩)ومسلم في الايمان (١٢٤)

(٢) انظر: حديث عدي ابن حاتم الذى رواه البخارى فى الصوم (١٩١٦)ومسلم في الصيام (١٠٩٠)

(٣) انظر : العقيدة النظامية ص ٢٣، ٢٤ . وقد نقل هذا النص الذهبى فى (أعلام النبلاء) ج ١٨ / ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

فإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية يعتمد في نصرة مذهبه الإثباتي على مقدمة مسلّمة، وهي: أن الله سبحانه أنزل القرآن (كتابا مبينا) وسماه (برهانا) و(نورا) كما قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا** ﴾ [النساء: ١٧٤] ولا يُتصور أن يُنزل الله إلى الناس كتابا لا يفهمونه، ولا يعقلون معناه كليا أو جزئيا، فليس في القرآن شيء لا يُفهم. ولا سيما ما يتعلق بالعقائد وأصول الدين.

فنحن نؤمن على ما قاله ابن تيمية ونصدقه ونؤيده، ولكنا لا نبني على مقدمته نفس النتائج التي بناها هو عليه رحمة الله.

فإنا لا نفترض أن الصحابة أجروا كل النصوص المتعلقة بالصفات على ظاهرها، بل منها ما أجروه على ظاهره، ومنها ما حملوه على المجاز أو الكناية أو الاستعارة، ونحوها، كما تقتضيه أساليب البيان والبلاغة العربية. فقد كانوا عربا خُلَصا، وأُثرت عنهم كلمات بليغة تبهر الأبصار.

كما فهم عدد من الصحابة ومن تبعهم من الفقهاء من قوله تعالى في آية الطهارة: ﴿ **أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ** ﴾ [المائدة: ٧٠] أن المجيء من الغائط كناية عن قضاء الحاجة بالبول أو الغائط، وأن ملامسة النساء كناية عن الجماع، كما فهم آخرون منها المعنى الظاهري، وهو اللمس باليد.

وأحسب أن الصحابة حينما قرأوا قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ [المائدة: ٦٤] فهموا المقصود منها بجلاء، وهو: أن اليهود الملاعين وصفوا الله تعالى بالبخل والإمساك، فرد الله عليهم -بعد الدعاء عليهم ولعنهم بما قالوا- بأنه تعالى موصوف بالسخاء والجود وكثرة العطاء والإنفاق، ولكنه عبر عن ذلك بعبارة بليغة، فقال: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ وهذا ما رواه المفسرون عن ترجمان القرآن ابن عباس[1]. فليس المقصود بهذا النص إثبات يدين لله، ولا سيق النص لأجل هذا.

ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿ **فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [يس: ٨٣]

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٧٦) في تفسير الآية المذكورة، وانظر: الدر المنثور للسيوطي (٢/ ٢٩٦).

وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] ليس المقصود بهاتين الآيتين وأمثالهما: إثبات يد لله تعالى، بل المقصود الواضح: إثبات أن الملك والملكوت تحت قدرته تعالى وسلطانه وتصرفه، يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا رَادَّ لقضائه، ولا معقب لحكمه.

موقف السلف بعد الصحابة:

ومَن بعد الصحابة من التابعين وأتباعهم إلى آخر القرون الثلاثة الذين هم خير قرون الأمة: قد اختلف النقل عنهم، ولذا اختلفوا في تحديد موقفهم.

فقيل: إن موقفهم هو السكوت عن هذه الأمور المشكلة، وعدم الخوض فيها، خشية الوقوع في الخطأ في أمر يتعلق برب العالمين، وهذا هو ما يطلق عليه: التفويض.

كما قيل: إن موقفهم هو إثبات هذه الصفات على ظواهرها كما جاءت ـ لله تعالى، مع نفي لوازمها، المفهومة منها عند الإطلاق من الجسمية أو التركيب أو التحيز في جهة.. الخ.

ويحسن بي أن أنقل هنا ما سجله الإمام الآلوسي عن مذهب السلف في تفسير قوله تعالى في سورة طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾.

فبعد أن ذكر موقف المؤولين المبالغين منهم كالفخر الرازي، والمعتدلين منهم كالإمام عز الدين بن عبد السلام، والمحقق كمال الدين ابن الهمام، أضاف الآلوسي قائلا: وأنت تعلم أن طريقة كثير من العلماء الأعلام وأساطين الإسلام: الإمساك عن التأويل مطلقا، مع نفي التشبيه والتجسيم، منهم الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد، والإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن، وسعد بن معاذ المروزي، وعبد الله بن المبارك، وأبو معاذ خالد بن سليمان صاحب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والترمذي، وأبو داود السجستاني.

ونقل القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد في (كتاب الاعتقاد) عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله تعالى بشيء من ذاته، ولكن يصفه بما وصف سبحانه به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئا. تبارك الله تعالى رب العالمين.

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر. فنثبت هذه الصفات، وننفي عنها التشبيه، كما نفى سبحانه عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري: أنه قد اتفق على ذلك أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون، بشهادة صاحب الشريعة ﷺ.

وكلام إمام الحرمين في (الإرشاد) يميل إلى طريقة التأويل، وكلامه في (الرسالة النظامية) مصرح باختياره طريقة التفويض حيث قال فيها: والذي نرتضيه رأيا، وندين الله به عَقْداً: اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وترك الابتداع.

وقد اختاره أيضا الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنفه في (اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين) وفي كتابه (الإبانة في أصول الديانة) وهو آخر مصنفاته فيما قيل.

وقال البيضاوي في (الطوالع): والأولى اتباع السلف في الإيمان بهذه الأشياء – يعني المتشابهات – ورد العلم إلى الله تعالى بعد نفي ما يقتضي التشبيه والتجسيم عنه تعالى. انتهى.

محققو الصوفية يرجحون مذهب السلف:

قال العلامة الآلوسي:

وعلى ذلك جرى محققو الصوفية، فقد نقل عن جمع منهم أنهم قالوا: إن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلا من ذهولهم عن اعتقاد أن حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة فلا يصح في آيات الصفات قط تشبيه؛ إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه، وذلك مُحال.

وعن الشعراني: أن من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولا وآخرا، أما أولا: فبتعقله صفة التشبيه في جانب الحق، وذلك محال، وأما آخرا: فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق سبحانه وتعالى.

وفي الدرر المنثورة له: أن المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجثماني على العرش المكاني، بالتنزيه عنه، إلى التشبيه بالأمر السلطاني الحادث، وهو الاستيلاء على

المكان، فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر، فما بلغ عقله في التنزيه مبلغ الشرع فيه، في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾.. ألا ترى أنه استشهد في التنزيه العقلي في الاستواء بقول الشاعر: قد استوى بشر على العراق .. البيت، وأين استواء بشر على العراق من استواء الحق سبحانه وتعالى على العرش؟ فالصواب أن يلزم العبد الأدب مع مولاه، ويكل معنى كلامه إليه عز وجل. انتهى.

الآلوسي يلخص مواقف الطوائف:

قال الآلوسي: وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنه قد ورد في الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة: ألفاظ توهم التشبيه والتجسيم، ومالا يليق بالله تعالى الجليل العظيم.

موقف المجسمة والمشبهة لله تعالى:

فتشبثت المجسمة والمشبهة بما تُوهمه، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا، ونَكبوا عن سواء السبيل وعدلوا. وذهب جمع إلى أنهم هالكون وبربهم كافرون، وذهب آخرون إلى أنهم مبتدعون، وفصّل بعض فقال: هم كفرة إن قالوا: هو سبحانه وتعالى جسم كسائر الأجسام، ومبتدعة إن قالوا: جسم لا كالأجسام.

مواقف أهل الحق: المثبتون مع كمال التنزيه:

وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه، وعوّلوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد، مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم والتشبيه. فحقيقة الاستواء مثلا المنسوب إليه تعالى شأنه: لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو جل وعلا مستو على العرش، مع غناه سبحانه وتعالى عنه، وحمله بقدرته للعرش وحملته، وعدم مماسة له، أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه. ومتى صح للمتكلمين أن يقولوا: إنه تعالى ليس عين العالم ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه! مع أن البداهة تكاد تقضي ببطلان ذلك بين شيء وشيء: صح لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه تعالى، الثابت بالكتاب والسنة. فالله سبحانه وصفاته وراء طور العقل، فلا يقبل حكمه إلا فيما كان في طور الفكر، فإن القوة المفكّرة شأنها التصرف فيما في الخيال والحافظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية، ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل علم آخر بينه وبين هذه الأشياء المناسبة، وحيث لا مناسبة بين ذات الحق جل وعلا وبين شيء

لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل، فأكُف الكيف مشلولة، وأعناق التطاول إلى معرفة الحقيقة مغلولة، وأقدام السعي إلى التشبيه مُكبلَة، وأعين الأبصار والبصائر عن الإدراك والإحاطة مسملة:

مرامٌ شط مرمى العقل فيه ودون مداه بيد لا تبيد

وقد أخرج اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

ومن طريق ربيعة بن عبد الرحمن: أنه سُئل كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله تعالى الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

ومتى قالوا بنفي اللوازم بالكلية: اندفع عنهم ما تقدم من الاعتراضات، وحُفِظوا عن سائر الآفات.

هل يفسر السلف أو لا يفسرون؟:

وهذه الطائفة قيل: هم السلف الصالح، وقيل: إن السلف بعد نفي ما يُتَوهم من التشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله تعالى أعلم بمراده.

واعتُرِض بأن الآيات والأخبار المشتملة على نحو ذلك كثيرة جدا، ويبعُد غاية البعد أن يخاطب الله تعالى ورسوله ﷺ العباد فيما يرجع إلى الاعتقاد بما لا يدرَى معناه! وأيضا قد ورد في الأخبار ما يدل على فهم المخاطب المعنى من مثل ذلك، فقد أخرج أبو نعيم عن الطبراني قال: حدثنا عياش بن تميم حدثنا يحيى بن أيوب المقابري حدثنا سلمة بن سالم حدثنا خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى يضحك من يأس عباده وقنوطهم وقرب الرحمة منهم! » فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أوَ يضحك ربنا ؟ قال: « نعم والذي نفسي بيده إنه ليضحك» قلت: فلا يعْدمنا خيرا إذا ضحك)[1] فإنها رضي الله تعالى عنها لو لم تفهم من ضحكه تعالى معنى لم تقل ما قالت.

---

(١) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفي الأوسط وفيه جارحة بن مصعب وهو متروك الحديث (١/ ٨٤).

وقد صح عن بعض السلف أنهم فسروا، ففي صحيح البخاري قال مجاهد: استوى على العرش: علا على العرش.

وقال أبو العالية: استوى على العرش: ارتفع.

قال الآلوسي:

وقيل: إن السلف قسمان: قسم منهم، بعد أن نفوا التشبيه، عيَّنوا المعنى الظاهر المعرَّى عن اللوازم. وقسم رأوا صحة تعيين ذلك، وصحة تعيين معنى آخر لا يستحيل عليه تعالى، كما فعل بعض الخلف، فراعوا الأدب، واحتاطوا في صفات الرب، فقالوا: لا ندري ما معنى ذلك. أي المعنى المراد له عز وجل. والله تعالى أعلم بمراده.

وذهبت طائفة من المنزهين عن التشبيه والتجسيم إلى: أنه ليس المراد إثبات الظواهر مع نفي اللوازم، بل المراد: معنى معين هو كذا. وكثيرا ما يكون ذلك معنى مجازيا، وقد يكون معنى حقيقيا للفظ، وهؤلاء جماعة من الخلف.

وقد يتفق لهم تفويض المراد إليه جل وعلا أيضا، وذلك إذا تعددت المعاني المجازية، أو الحقيقية التي لا يتوهم منها محظور، ولم يقم عندهم قرينة ترجح واحدا منها فيقولون: يحتمل اللفظ كذا وكذا، والله تعالى أعلم بمراده من ذلك.

ومذهب الصوفية على ما ذكره الشيخ إبراهيم الكوراني وغيره: إجراء المتشابهات على ظواهرها مع نفي اللوازم؛ والتنزيه بليس كمثله شيء، كمذهب السلف الأول.

هذا، وبقي: هل يُسمى ما عليه السلف تأويلا أم لا؟ المشهور: عدم تسمية ما عليه المفوِّضة منهم تأويلا، وسمّاه بعضهم تأويلا، كالذي عليه الخلف.

قال اللقاني: أجمع الخلف – ويعبر عنهم بالمؤولة – والسلف – ويعبر عنهم بالمفوِّضة – على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال الذي دلّ عليه الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان به بأنه من عند الله تعالى، جاء به رسوله ﷺ، وإنما اختلفوا في تعيين محمل له معنى صحيح وعدم تعيينه، بناء على أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ أو على قوله تعالى: ﴿ **إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ ويقال لتأويل السلف: إجمالي ولتأويل الخلف: تفصيلي. انتهى ملخصا.

وكان شيخنا العلامة علاء الدين يقول: ما عليه المفوضة تأويل واحد، وما عليه المؤولة تأويلان، ولعله راجع إلى ما سمعت.

وأما ما عليه القائلون بالظواهر، مع نفي اللوازم؛ فقد قيل: إن فيه تأويلا أيضا، لما فيه من نفي اللوازم، وظاهر الألفاظ أنفسها تقتضيها، ففيه: إخراج اللفظ عما يقتضيه الظاهر، وإخراج اللفظ عن ذلك لدليل - ولو مرجوحا - تأويل.

ومعنى كونهم قائلين بالظواهر: أنهم قائلون بها في الجملة.

وقيل: لا تأويل فيه؛ لأنهم يعتبرون اللفظ من حيث نسبته إليه عز شأنه، وهو من هذه الحيثية لا يقتضي اللوازم، فليس هناك إخراج اللفظ عما يقتضيه الظاهر، ألا ترى أن أهل السنة والجماعة أجمعوا على رؤية الله تعالى في الآخرة، مع نفي لوازم الرؤية في الشاهد؛ من المقابلة والمسافة المخصوصة وغيرهما، مع أنه لم يقل أحد منهم: إن ذلك من التأويل في شيء.

وقال بعض الفضلاء: كل من فسر فقد أوّل، وكل من لم يفسر لم يؤول؛ لأن التأويل هو التفسير، فمن عدا المفوضة مؤولة، وهو الذي يقتضيه ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ بناء على الوقف على ﴿إِلاَّ اللَّهُ﴾.

ولا يخفى أن القول بأن القائلين بالظواهر مع نفي اللوازم من المؤولة، الغير الداخلين في الراسخين في العلم؛ بناء على الوقف المذكور: لا يتسنّى مع القول بأنهم من السلف الذين هم هم! وقد يقال: إنهم داخلون في الراسخين، والتأويل بمعنى آخر يظهر بالتتبع والتأمل [1]. انتهى كلام الآلوسي.

اختلاف موقف السلف في قضية الصفات بين التفويض والتأويل والإثبات:

والحق أن من ينظر في تراث السلف في هذه القضية باستيعاب وإنصاف: يجد أن السلف - رضي الله عنهم - قد تفاوتت مواقفهم:

ففيهم من فوّض، وهم الأكثرون وفيهم من أول، وفيهم من أثبت.

---

(١) انظر: روح المعاني للآلوسي (١٦/ ١٥٤-١٦٠).

ولا عجب في ذلك، فهذه طبيعة البشر: أن يختلفوا وتتفاوت أفهامهم ومواقفهم في مثل هذه القضايا.

وإذا كنا عرفنا في تراثنا الفقهي منذ عهد الصحابة: شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وعرفنا اختلاف الصحابة في صلاة العصر في بني قريظة، فمنهم من أخذ بحرفية الأمر، ومنهم من أخذ بمقصوده، ولم يَلُم الرسول الكريم أحدا من الفريقين. وعرفنا مدرسة الأثر، ومدرسة الرأي، وعرفنا المدرسة الظاهرية، والمدرسة المقاصدية، فلا غرو أن يختلف الناس في فهم بعض النصوص المتعلقة بالصفات الخبرية لله تعالى.

قد يقال: إنهم اختلفوا في الفروع، ولم يختلفوا في الأصول. وهذا صحيح في الجملة، فهم لم يختلفوا في أن الله تعالى يجب أن يتصف بكل كمال يليق بذاته، وأن يُنزَّه عن كل نقص لا يليق بجلاله وجماله وكماله، وأن يُنزَّه عن مشابهة خلقه، إذ (ليس كمثله شيء). وإنما اختلفوا في تفسيرات لا تمس أصل التعظيم والتقديس والتنزيه لله جل جلاله، الذي له الملك، وله الحمد، وهو ذو الجلال والإكرام. فهناك من الصحابة من قال: إن النبي ﷺ رأى ربه، وقالت عائشة: (من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم)[1] أي دخل في أمر عظيم.

من السلف من فوّض:

ومن هنا نجد من السلف من فوّض في أمر (الصفات الخبرية) ووكل علمها إلى الله سبحانه، وعبروا عن ذلك بـ (عدم الخوض) فيها، أو (عدم التفسير) لها، أو (السكوت عنها).

وهذا واضح غاية الوضوح لمن تأمل الأقوال والروايات الكثيرة المأثورة عن السلف في هذا المجال، ولم يمل بها إلى تأييد مذهب اعتقده.

وقد نقلنا هنا من كلام العلامة الحنبلي الشيخ مرعي في كتابه (أقاويل الثقات) ونقوله الثابتة والوفيرة من المصادر الموثقة والمعتمدة: ما يثبت هذه القضية ويؤيدها، وأطلنا في النقل عنه؛ نظرا لأن إخواننا من السلفيين يرفضونها رفضا قاطعا، ويعتبرون

---

(١) متفق عليه كما في اللؤلو والمرجان (١١١، ١١٢). رواه البخاري في بدء الخلق (٣٢٣٤) ومسلم في الإيمان (١٧٧) عن عائشة.

السكوت أو التفويض من البدع المنكرة، برغم كثرة الروايات وثبوتها ووضوحها كالشمس في ضحى النهار.

من ذلك : ما أوردنا غير مرة ، مما رواه اللالكائي عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قوله: اتفق العلماء كلهم من الشرق والغرب، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا. ونقله عنه ابن تيمية[1] .

وروى عثمان بن سعيد الدارمي- في كتابه (الرد على الجهمية)- عن محمد ابن الحنفية رحمه الله أنه قال: «إنما تهلك هذه الأمة إذا تكلمت في ربها»[2] .

وروى عنه أنه قال: «إن قوما ممن كانوا قبلكم أوتوا علما كانوا يكيفون فيه، فسألوا عما فوق السماء وما تحت الأرض، فتاهوا»[3] .

ولذلك يقول الدارمي نفسه - وهو من غلاة المثبتين -: «ومن الأحاديث: أحاديث جاءت عن النبي ﷺ قالها العلماء، ولم يفسروها، ومتى فسرها أحدهم برأيه اتهموه»[4] .

ويقول أيضا: «وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا»[5].

ويقول سفيان بن عيينة : « ما وصف الله تبارك وتعالى نفسه في كتابه فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية»[6].

فلم يجز ترجمة العبارة بلغة أخرى -كالفارسية - لأن الترجمة لون من التفسير.

---

(١) نقله عنه الذهبي في مختصر العلو ص١٥٩، وانظر مجموع الفتاوى: ٤ / ٤، ٥ ورسالة التنزيه لابن قدامة: ١٨ / ١٩ .

(٢) الرد على الجهمية للدارمي : ٢٦١ .

(٣) المصدر السابق: ٢٦٢ .

(٤) الرد على المريسي للدارمي: ٤٤٦ .

(٥) الرد على الجهمية: ٢٥٩.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي: ٣١٤ .

ويروي البيهقي عن أفلح بن محمد : أنه قال لعبد الله بن المبـارك :

« يا أبا عبد الرحمن : إني أكره الصفة – يعني صفة الرب تبارك وتعالى– فقال له عبد الله :أنا أشد الناس كراهية لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء جسرنا عليه، وإذا جاءت الأحاديث المستفيضة الظاهرة تكلمنا به . قلت – أي البيهقي – : وإنما أراد – والله أعلم– الأوصاف الخبرية . ثم تكلم بها على نحو ما ورد به الخبر لا يجاوزونه »[1] .

ويروي البيهقي أيضا عن وكيع أنه قال : « أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعرا يحدثون بهذه الأحاديث، ولا يفسرون شيئا »[2] .

وعن أبي عبيد أنه قال : هذه الأحاديث التي يقول فيها : ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب خيره، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها...، وهذه الأحاديث في الرواية هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدا يفسرها »[3] .

وينقل الشيخ إسماعيل الصابوني في كتابه « عقيدة السلف وأصحاب الحديث » عن الإمام مالك أنه قال : إياكم والبِدَع قيل : يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال : أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون »[4] .

ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى عندما سُئل عن أحاديث الصفات : « نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى » رواه عنه الخلال بسند صحيح .

ونصوص أئمة السلف في قولهم : أمِرّوها كما جاءت، مع عدم الخوض في بيان معناها : أكثر من أن تُحصر، من ذلك ما قاله الإمام الحافظ الترمذي في سننه : « والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم : أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا : نروي هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال : كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث : أن تُروى هذه

---

(١) المصدر السابق : ٣٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٥٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٥٥ .
(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني : ١١٩ .

الأشياء كما جاءت ويؤمن بها، ولا تفسَّر ولا تُتوهَّم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه» أهـ[1].

وقوله «ولا تفسر» هو نفس قول بعض أئمة السلف: «قراءتها تفسيرها»، وقوله «ولا تتوهم» معناه: يصرف ظاهرها الذي يوهم مشابهة الله لخلقه، مع تفويض المعنى الحقيقي لله تعالى، وأما الكيف فلا نحتاج لتفويضه؛ لأن الكيف محال على الله تعالى، كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: «ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع»[2] أي أنه لا كيف لله تعالى.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في «عقيدته» الشهيرة: «وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد. لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه، ونقول: الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه»[3].

وقد أكد هذا التفويض كل علماء الخلف، الذين نقلوا مذهب السلف وشرحوه وقرروه: من محدثين ومفسرين ومتكلمين ومؤرخين.

فمن المحدثين والشرّاح الكبار الإمام أبو سليمان الخطابي، وهو رجل كبير القدر، متفق على إمامته وإنصافه واعتداله من كل الأطراف.

يقول الخطابي رحمه الله بعد شرحه لحديث النزول: «والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾. وإنما حظ الراسخين: أن يقولوا: آمنا به، كل من عند ربنا. ثم قال: «والقول في جميع ذلك عند علماء السلف ما قلناه، وروى مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم»[4].

---

(١) انظر: سنن الترمذي كتاب الزكاة (٣/٣٤، ٣٥) الحديث رقم (٦٦٢). وكرر هذا في التفسير (٨/٢١٤) الحديث (٣٠٤٨) طبعة حمص بتعليق عزت الدعاس.

(٢) انظر: الفتح (١٣/٤٠٧).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز. تحقيق بشير محمد عيون ص ١٦٣. نشر مكتبة دار البيان - دمشق.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي: ٤٥٤.

ومن المحدثين الكبار : الحافظ الكبير الإمام البيهقي، صاحب السنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار، وشعب الإيمان، وغيرها. وقد أثبت ذلك في كتابه (الأسماء والصفات) وقد نقلنا عنه كثيرا في بحثنا هذا.

ومن المحدثين أيضا الحافظ تقي الدين بن الصلاح، الذي يقول في «فتاواه»: "الذي يدين به من يُقتدى به من السالفين والخالفين، واختاره عباد الله الصالحون: أن لا يُخاض في صفات الله تعالى بالتكييف... ويقولون في كل ما جاء به من المتشابهات: آمنا به، مقتصرين على الإيمان جملة من غير تفصيل وتكييف، ويعتقدون على الجملة: أن الله سبحانه وتعالى له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه، ويعرضون عن الخوض، خوفا من أن تَزِلّ قدم بعد ثبوتها»[1].

ومن المتكلمين العلامة الشهرستاني في (الملل والنحل) فهو يقول حاكيا عقيدة السلف: «بل نقول كما قال الراسخون في العلم: (كل من عند ربنا) آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكَلنا علمه إلى الله تعالى، ولسنا مكلَّفين بمعرفة ذلك، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه. واحتاط بعضهم أكثر احتياطاً، حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ولا الوجه ولا الاستواء، ولا ما ورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبّر عنها بما ورد «لفظا بلفظ» فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء»[2].

ويقول حكيم المؤرخين ابن خلدون في «مقدمته» الشهيرة: «وقضوا بأن الآيات من كلام الله، فآمنوا بها ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل، وهذا معنى قول الكثير منهم: اقرأوها كما جاءت، أي آمنوا بأنها من عند الله ولا تتعرضوا لتأويلها ولا تفسيرها، لجواز أن تكون ابتلاء، فيجب الوقف والإذعان»[3].

وقد نقل الحافظ الذهبي في«سير أعلام النبلاء» عن الإمام مالك أنه قال في أحاديث الصفات: «أمرُها كما جاءت بلا تفسير».

وقال الحافظ الذهبي هناك قبل ذلك بأسطر: «فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم» أ هـ[4].

---

(١) فتاوى ابن الصلاح: ٣٧، ٣٨.
(٢) الملل والنحل للشهرستاني: ١٠٤، ١٠٥.
(٣) مقدمة ابن خلدون: ٥١٣.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٠٥.

قرر الذهبي أن الواجب هنا هو تفويض المعنى، وهذا يوافق ما قاله الإمام أحمد «ولا كيف ولا معنى». وهو يثبت بلا شك أن مذهب السلف والإمام أحمد والحفّاظ أهل الحديث كالذهبي وغيره: أن تفويض المعنى هو العقيدة التي كان عليها أحد مذاهب خيار هذه الأمة من السلف والخلف، وأنها هي الموافقة لقول الله عز وجل: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا** ﴾ [آل عمران: ٧] على أن الوقف على لفظ الجلالة، وقوله: (والراسخون...إلخ): جملة مستأنفة كما هو رأي الأكثرين.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في مسألة الصفات - نقلا عن ابن المنيِّر -: إن فيها ثلاثة مذاهب أو أقوال:

الأول: أنها صفات ذات أثبتها السمع (أي الوحي) ولا يهتدي إليها العقل.

والثاني: أن العين كناية عن صفة البصر، واليد كناية عن صفة القدرة، والوجه كناية عن صفة الوجود.

والثالث: إمرارها على ما جاءت، مفوضا معناها إلى الله تعالى[١].

وقال الشيخ شهاب الدين السهرودي في كتاب (العقيدة) له: أخبر الله في كتابه، وثبت عن رسوله: الاستواء والنزول والنفس واليد والعين، فلا يُتَصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله، ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى.

قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد، وبه يعتد السلف الصالح[٢].

قال الحافظ ابن حجر في الفتح أيضا مائلا للتفويض: «والصواب: الإمساك عن أمثال هذه المباحث، والتفويض إلى الله في جميعها، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه ... »[٣] أ.هـ.

ومن العجيب أن نجد في أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية: ما يوافق هذه الوجهة من السكوت وعدم الخوض والتفسير، وذلك في قوله عن السلف: «ولم يفسروا

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٣٩٠) طبعة السلفية.
(٢) المصدر السابق.
(٣) فتح الباري (١٣/ ٣٨٣).

ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه، ولا شبهوه بصفات المخلوقين. إذ لو فعلوا شيئا من ذلك لنقل عنهم ولم يجز أن يكتم بالكلية... بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا: أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه، بالغوا في كفه»[1].

ثم يستشهد بما ذكرناه من قبل من قول محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء كلهم على الإيمان بما جاء في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسّر شيئا من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة...إلخ.

وهذا خلاف ما هو معروف عن ابن تيمية من شدة إنكاره على التفويض وذمّه وتبديعه. ولعل هذا القول كان في مرحلة من حياته.

على أنّا نجد في الحنابلة من يوافق هذا الاتجاه ويسانده. مثل الشيخ مرعي الذي نقلنا عنه من قبل فقرة طويلة واضحة الدلالة على ذلك.

أنواع التفويض في الصفات:

من قرأ عبارات العلماء الذين ذهبوا إلى مبدأ (التفويض) في صفات الله الخبرية: يجد أنها متفاوتة في دلالتها على هذا الاتجاه.

فمنها: الصريح القاطع أو شبه القاطع في هذه الدلالة.

ومنها: التفويض القريب من الإثبات.

ومنها: التفويض القريب من التأويل.

وقد استعرت هذا التقسيم مما كتبه الباحث الجاد د. محمد عياش الكبيسي في كتابه القيم عن (الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة)[2] وتقسيمه التفويض إلى أنواع: وسنعول على الاقتباس من كتابه في بحثنا هذا.

أولا: التفويض الصريح:

والتفويض الصريح: ما لم يكتف فيه بمجرد السكوت عن تفسير هذه النصوص، فمجرد السكوت لا يقطع بأنّ الساكت قد فوّض، إلا أن تصاحبه قرينة تجعل دلالته على التفويض قاطعة أو راجحة.

---

(١) مجموع الفتاوى: ٤/ ٣.

(٢) نشره المكتب المصري الحديث.

١- من ذلك: ما إذا اقترن بالسكوت الأمر بالسكوت، فهذه دلالة قاطعة على إرادة التفويض. وقد ورد عن كثير من العلماء نهيهم عن الخوض في هذه النصوص وتفسيرها والسؤال عنها، وتبديع من فعل ذلك.

فهذا الإمام مالك - رحمه الله - يقول: «والسؤال عنه بدعة» أي عن الاستواء ويقول: «إياكم والبِدَع» قيل يا أبا عبد الله: وما البدع؟ قال: «أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»(١).

وهذا أبو العباس ابن سريج (ت٣٠٣هـ) -وقد اعتبره بعضهم: مجدد المائة الثالثة- يقول: «إن السؤال عن معانيها بدعة، والجواب كفر وزندقة»(٢).

وهذا محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه يقول: «فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة»(٣).

وهذا ابن بطة العكبري الحنبلي يقول بعد أن سرد كثيرا من هذه النصوص: «فكل هذه الأحاديث وما شاكلها تُمَرّ كما جاءت لا تعارَض ولا تُضرب لها الأمثال، ولا يُواضَع فيها القول، فقد رواها العلماء، وتلقاها الأكابر منهم بالقبول لها، وتركوا المسألة عن تفسيرها، ورأوا أن العلم بها ترك الكلام في معانيها»(٤).

٢-وكذلك إذا اقترن بالسكوت الحاجة إلى الكلام، كأن يسأل عنها فلا يجيب، كما قال أبو عبيد: «إنّا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدا يفسرها»(٥).

وكما يقول ابن قتيبة: «فإن قيل: كيف النزول منه جل وعز؟ قلنا: لا نحتم على النزول منه بشيء»(٦).

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ١١٩.
(٢) انظر: الصفات الخبرية للكبيسي.
(٣) مختصر العلو للذهبي: ٥١٩. وفتح الباري: ١١/٤٠٧. ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤/٤، ٥.
(٤) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة: ٥٩٠.
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي: ٣٥٥.
(٦) تأويل مختلف الحديث: ١٧٣.

٣- ومثل ذلك: النهي عن ترجمة هذه الكلمات إلى غير العربية أو الاشتقاق منها، أو القياس عليها ونحو ذلك، فهذا يدل على غاية التفويض، حيث إن هذه الكلمات ستصبح على هذا كالطلسم الذي لا يمكن فهمه أو التعبير عنه.

ومن هذا ما جاء عن سفيان بن عيينة أنه قال: «ما وصف الله تبارك وتعالى نفسه في كتابه، فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية»(١).

ومنه: ما نقله الذهبي عن ابن سريج أنه قال: «ولاتترجم عن صفاته بلغة غير العربية»(٢).

وقد جسد هذا الغزالي في (إلجامه) حيث يقول: «لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصرف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة»(٣).

٢- وومن دلائل التفويض: القول بأن هذه النصوص لا يعلمها إلا الله لاختيار الوقف على ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾ في آية [آل عمران:٧] ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ فالذي اختار هذا الوقف، أو قال: إن حظ الراسخين الإيمان بها فحسب، أو جعل البحث فيها علامة الزيغ، فكل هذا من سمات التفويض وأصوله. ولعل أصل هذه السمة ما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى الله فاحذروهم»(٤). إلا أنه ﷺ لم يقل: إن آيات الصفات من المتشابه، وليس هو محل اتفاق بين المسلمين، ولذلك كثر النزاع في هذا - كما سنرى إن شاء الله -.

وعلى أية حال نجد هنا الكثير من العلماء يُصرِّحون بأن نصوص الصفات من المتشابه، وأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله. يقول أبو سليمان الخطابي - رحمه الله -

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ٣١٤.

(٢) مختصر العلو: ٢٢٦، ٢٢٧. (٣) إلجام العوام: ٥٤.

(٤) رواه البخاري في التفسير (٤٥٤٧) ومسلم في العلم (٢٦٦٥) عن عائشة.

بعد شرحه لحديث النزول: «المتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ وإنما حظ الراسخين: أن يقولوا: آمنا به، كل من عند ربنا ... والقول في جميع ذلك عند علماء السلف ما قلناه، وروى مثل ذلك عن جماعة من الصحابة – رضي الله عنهم – »(١).

ويقول الشيخ إسماعيل الصابوني – رحمه الله – متحدثا عن عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويَكِلُون علمه إلى الله تعالى ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾(٢).

ثانيا: التفويض القريب من الإثبات:

وهناك تفويض قريب من الإثبات: فهناك من بعض المفوضين من يُحمِّل كلامه التفويضي قرائن ودلائل تقربه بعض الشيء من المثبتين، إلى حد أن قد يختلط مقصوده بمقصودهم. وهذا من شأنه أن يلقي الضباب ويعتم الرؤية، فقد لا يستطيع الباحث أن يميز بسهولة المفوِّضين هؤلاء من المثبتين.

فمثلا بعض المفوِّضين تجري على ألسنتهم المصطلحات التي يُعنى بتأكيدها المثبتون كلفظ (الصفة) ولفظ (بلا كيف) ولفظ (تُجْرَى على ظاهرها) فهذه الألفاظ دلائل الإثبات، لولا ما يصرفها من القرائن. ولذلك نرى المثبتين يستدلون بهذه الألفاظ على أن قصد المتكلم بها الإثبات لا التفويض.

فهذا ابن تيمية –رحمه الله– يتكلم عن قول بعض العلماء: بلا كيف، فيقول: «إنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أُثبتت الصفات. وأيضا فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف. ثم يقول في لفظة: أمرّوها كما جاءت، فقولهم: أمروها كما جاءت: يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظا دالّة على معان: فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها، مع اعتقاد أن المفهوم

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ٤٥٤.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ١٠٧.

منها غير مراد، أو أمرُّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرّت كما جاءت. ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[1].

ونحو هذا أيضا: لفظ (الصفة) إذا أطلقت على ما ورد في هذه النصوص، فحينما يقال عن اليدين أو العين: إنها صفات لله تعالى، فهذا ليس بتفويض إذا لم تقترن بدلائل دالة عليه. وكذلك قول بعضهم: وإن له يدين بلا كيف، ونحوها.

وكذلك حينما يقرن بعض العلماء الصفات الخبرية بغيرها، ويدرجها تحت حكم واحد، كأن يقال مثلا: ينبغي السكوت عن صفات الله كالعلم والقدرة والوجه واليدين. فهذا ليس تفويضا في الحقيقة إلا أن ترد قرائن صارفة. ومع هذه القرائن يبقى هذا المنحى أقرب أنواع التفويض إلى الإثبات.

وممن ورد عنه استخدام مثل هذه الألفاظ: كثير من العلماء. ولنتأمل في المقولات الآتية:

يقول أبو سليمان الخطابي عند شرحه لحديث النزول: «وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن به بظاهره، ثم يقول: والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر.

إن من الممكن أن نفسر هذه المقولة على أنها إثبات، لولا ما تعقبها به الخطابي نفسه حيث قال بعد: وهذا معنى قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ وإنما حظ الراسخين: أن يقولوا آمنا به كل من عند ربنا»[2].

ونحو هذا قول الشيخ إسماعيل الصابوني حيث سرد كثيرا من الصفات الخبرية، ثم قال بعد: «بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على ظاهره». فإذا بقي اللفظ على ظاهره وعلى ماتعرفه العرب، وتضعه عليه: كان هذا إثباتا لا تفويضا، ولكنه يعقب مباشرة بقوله: «ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى:

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥/ ٤١، ٤٢.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي: ٤٥٤.

﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾(١).

ولعل الأقرب من كل هذا: ما يشير إليه تصرف البيهقي - رحمه الله - في كتابه (الأسماء والصفات) حيث يجعل كل نص لم يكن قاطعا في تقرير الصفة تحت عنوان(باب ما ذكر في كذا) فتراه يقول: «باب ما ذكر في الذات»، «باب ما ذكر في النفس»، «باب ما ذكر في الصورة»... إلخ، لكنه حينما يأتي إلى نوع آخر من هذه النصوص يجعله تحت هذا العنوان: «باب ماجاء في إثبات الوجه»، «باب ما جاء في إثبات اليدين»... إلخ (٢).

إن هذا يعني أنه اختار الإثبات. ولكنه في نفس الموضع تراه يقول: في إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة، لورود خبر الصادق به. وباب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة، لورود الخبر الصادق به. فهذا التعقيب - بالإضافة إلى قرائن أخرى مثبوتة في كتابه- تجعلنا نقول: إنه لم يرد الإثبات. ومن جملة هذه القرائن مثلا: أنه يفصل بين النصوص الواردة في اليد وبين النصوص الواردة في الأصابع مثلا - على خلاف عادة أهل الإثبات - لذلك تراه يستشهد على تأويله للأصابع بقول الخطابي: «وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع» (٣).

ثالثا: التفويض القريب من التأويل:

وكذلك هناك تفويض قريب من التأويل وعليه جملة من العلماء المفوِّضين، فتلْمَس أو تلْمَح في كلامهم: ما يجعلك تجزم أنهم يميلون إلى التأويل. ولكنهم يتحرَّجون منه، ورعا واحتياطا.

ومن مظاهر هذا الميل ما يأتي:

أولا: كثيرا ما نرى تأثر المفوِّضين بالنقاط التي انطلق منها المؤولون في تأويلهم، فهم يشاركونهم في نقطة الانطلاق، ولكنهم لا ينطلقون معهم.

---

(١) عقيدة السلف وأهل الحديث للصابوني: ١٠٧.
(٢) الأسماء والصفات للبيهقي - في أغلب الكتاب -.
(٣) الأسماء والصفات للبيهقي: ٣٣٦.

ومن هذه المنطلقات: التصريح بنفي الظاهر، وأنه لا يمكن أن يكون مرادا لله، ثم يحجمون عن تعيين المراد. وهذا الذي أطلق عليه اسم (التأويل الإجمالي). وقد صرح بنفي ظاهر هذه النصوص كثير من العلماء، مع اختيارهم لمبدأ التفويض.

وهذا هو الذي نسبه الإمام النووي إلى جمهور السلف وبعض المتكلمين، حيث يقول: «مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق»[1].

كما نَسب هذا إلى السلف وكثير من العلماء: ابنُ كثير، حيث قال في تفسير آية الإستواء على العرش: «وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفيٌ عن الله»[2].

ولذلك نرى: أن من اشتهر بالتأويل كأبي المعالي الجويني والغزالي -عليهما رحمة الله - حينما يريدون أن يميلوا إلى التفويض في بعض المواقف يميلون إلى هذا، فترى مثلا الجويني حينما اختار التفويض في (عقيدته النظامية) اختاره بهذا المعنى، فتراه يقول: «وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع أهل الحق عن اعتقاد فحواها، وأجرَوها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأي بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما صح من سنن الرسول ﷺ. وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى. والذي نرتضيه رأيا وندين لله به عقدا: اتباع سلف الأمة»[3]. ونحو هذا فعل الغزالي في (إلجامه)[4].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٦/ ٣٦.
(٢) تفسير ابن كثير: ٢/ ٢١١.
(٣) العقيدة النظامية لإمام الحرمين: ٣٢.
(٤) انظر: إلجام العوام من ٨٧ إلى ٩٥.

وقد أدرك ابن تيمية خطورة هذا المنحى على مذهبه الإثباتي، فأنكر أن يكون أحد من السلف قد ذكر أن ظاهر هذه النصوص غير مراد، فتراه يقول مثلا: «يا سبحان الله! كيف لم يقل الرسول يوما من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقد ما دلّت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا فإنه الحق، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره»(١) فابن تيمية إذن أدرك أن نفي الظاهر هو قنطرة التأويل. حتى لو كان الظاهر يعني التشبيه (والتجسيم)، فهو لا يقول: إن الظاهر التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا»(٢).

قلت: النزاع مع شيخ الإسلام هنا: فيما دلّت عليه هذه النصوص. أئذا قلنا في معنى قوله تعالى: ﴿**واصبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا**﴾ أي بحفظنا ورعايتنا وكلئنا، نكون قد خرجنا عما دلت عليه الآية؟ كلا. بل الراجح هو هذا، وهو المقصود من الآية دون إثبات الأعين لله تعالى.

وكذلك إذا قلنا في قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾: إن معناها: أن كل شيء تحت سلطان قدرته وتصرفه، نكون قد خرجنا عن دلالة الآية؟ كلا.

إن دعوى أن الظاهر وحده هو ما تدل عليه النصوص: غير مسلّمة ولا مقبولة، بل قد يكون الأقرب إلى لسان العرب هو المعنى الكنائي أو المجازي.

ثانيا: ومن مظاهر الدنو من مسلك التأويل عند بعض أهل التفويض، هو: ذكر أقوال المؤولين عند تفسير الآية أو شرح الحديث، دون إنكار عليها، بل قد يدخلها ضمن أقوال أهل الحق، أو السلف أو نحو هذا. ولكنه لا يقطع هو بالمراد منها، ومن تتبع شرح الإمام النووي لصحيح مسلم يرى ذلك جليا، ولنضرب على ذلك مثالا واحدا: عند شرح النووي لحديث النزول قال: «وهذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في

---

(١) مجموع الفتاوى: ٥/ ١٩.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ٤٣.

تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكيٌّ هنا عن مالك و الأوزاعي– أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال: فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره. والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه: الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف والله أعلم –» [1].

إن هذا المنحى يفسر لنا أن النووي يرضى مبدأ التأويل، ولكنه لا يجزم به، وقد يكون ذلك لورعه واحتياطه.

ونحو هذا فعل ابن الجوزي رحمه الله فهو يقول: «وإنما الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها، وما يؤمّن هؤلاء –أي المثبتين للظواهر– أن يكون المراد بالوجه الذات، لا أنه صفة زائدة، وعلى هذا فسر الآية المحققون فقالوا: ويبقى ربك. وقالوا في قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**﴾ يريدونه. وما يؤمنهم أن يكون أراد بقوله: (قلوب العباد بين إصبعين) أن الإصبع لما كانت هي المقلبة للشيء، وأن ما بين الإصبعين يتصرف فيه صاحبها كيف يشاء... والذي أراه: السكوت عن هذا التفسير أيضا، إلا أنه يجوز أن يكون مرادا» [2] فاختياره للسكوت هنا لا لبطلان التأويل، وإنما لعدم القطع به.

ومن السلف من أثبت:

وإذا كان هناك من السلف من فوّض وسكت، ولم يخض ولم يفسر: ورعا واحتياطا لدينه، وخشية من الوقوع في غلط غير مقصود، فإن منهم من أثبت لله تعالى ما ورد من صفات، ومن فسر ولم يسكت ولم يتوقف.

روى البخاري معلقا عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿**اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ أي علا[3].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٦/ ٣٦، ٣٧.

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي: ٨٧، ٨٨.

(٣) قال في الفتح: (١٣/ ٤١٦) وصله الفريابي من رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد.

وهناك نصوص كثيرة وردت عن السلف رضي الله عنهم، استدل بها بعضهم على الإثبات، واستدل بها آخرون على التفويض. والمتأمل فيها بحياد وإنصاف: يجد ظاهر بعضها إلى الإثبات أقرب، وظاهر أكثرها إلى التفويض أقرب.

وقد نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح» جُمَلا من ذلك في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري في تفسير ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾.

ونقل أبو إسماعيل الهروي في كتاب (الفاروق) بسنده إلى داود بن علي بن خلف قال: كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعني محمد بن زياد اللغوي، فقال له رجل: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ فقال: هو على العرش كما أخبر، قال: يا أبا عبد الله! إنما معناه: استولى، فقال: اسكت، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مُضادّ.

ومن طريق محمد بن أحمد بن النضر الأسدي: سمعت ابن الأعرابي يقول: أرادني أحمد بن أبي دؤاد أحد رؤوس المعتزلة: أن أجد له في لغة العرب: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ بمعنى: استولى، فقلت: والله ما أصبت هذا.

وقال غيره: لو كان (أى استوى) بمعنى استولى لم يختص بالعرش، لأنه غالب على جميع المخلوقات.

ونقل محيي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين: أن معناه: ارتفع.

وقال أبو عبيد والفراء وغيرهما بنحوه.

وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر».

ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سُئل: كيف استوى على العرش؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم».

وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته. وأخرج الثعلبي من وجه آخر

عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ فقال: هو كما وصف نفسه.

وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك، فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك، فأخذته الرُّحَضَاءُ[1]، ثم رفع رأسه، فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه، ولا يقال: كيف؟ و(كيف) عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة، أخرجوه.

ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة، لكن قال فيه: «والإقرار به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة: لا يحددون ولا يشبّهون، ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون: كيف؟ قال أبو داود: وهو قولنا.

قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا.

قلت (القرضاوي): وهذا يستدل به على الإثبات بلا كيف.

وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسر شيئا منها، وقال بقول جهم، فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة.

قلت (القرضاوي): وهذا كثيرا ما يستدل به المفوضون.

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرويّة والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

---

(١) الرُّحضاء: عرق يغسل الجلد لكثرته.

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه».

قلت (القرضاوي): وهذا يستدل به أهل التفويض.

ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: مذهب أهل السنة في قوله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ قال: بلا كيف.

والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي، وأحمد بن حنبل.

وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول: وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات.

وقال في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال: كيف؟ كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمرّوها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا: هذا تشبيه، وقال إسحاق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد، وسمع كسمع[1].

وقال في تفسير المائدة: قال الأئمة: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك[2]. (وهذا يحتج به المفوضون).

وقال ابن عبد البر: أهل السنة مُجْمِعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئا منها؛ وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة[3].

وقد تقدم قول إمام الحرمين في الرسالة النظامية في ترجيح مذهب السلف في الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله تعالى.

وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار: كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف

---

(١) سنن الترمذي / كتاب الزكاة الحديث (٦٦٢).

(٢) المصدر السابق كتاب التفسير (٣٠٤٨).

(٣) انظر: فتح الباري (١٣/٤٠٧).

لا يوثق فيما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة[1].

ومن السلف من أوَّل:

وإذا كان أكثر السلف -كما تفيد الروايات- قد سكتوا، أو فوّضوا ولم يخوضوا في قضية الصفات الخبرية لله تعالى، وكان منهم من أثبت، فإن من السلف كذلك: من أول في «آيات الصفات» كما يُروى عن كبار مفسري السلف رضي الله عنهم، وإن كان التأويل المأثور عنهم أقل بكثير من المأثور من التفويض، ولكنه موجود.

وهو تأويل مقبول غير متكلَّف ولا متعسف، بل يجري على سنن لسان العرب فيما سماه (علماء البلاغة) فيما بعد: الاستعارة والمجاز والكناية.

قال الإمام ابن الجوزي في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] قال المفسرون: ويبقى ربك. وكذا قالوا في قوله تعالى: ﴿يريدونَ وجهه﴾ [الكهف: ٢٨]: أي يريدونه.

وقال الضحاك وأبو عبيدة في قوله ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: أي إلا هو[2].

وكذلك نجدهم أوَّلوا في (المعية) في مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فالمأثور عن مفسري السلف: أن معناها: هو معكم بعلمه وإحاطته. كما في الآية المذكورة، وهي المعية العامة.

وأما المعية الخاصة، مثل قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] وقوله على لسان موسى: ﴿كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٦٢] وقوله على لسان محمد في الغار لصاحبه: ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]. فمعناها: التأييد والرعاية والعون من الله تعالى.

وهذا ما قرره ابن تيمية نفسه، وإن كان لا يسميه تأويلا[3].

---

(١) الفتح (١٣/ ٤٠٦-٤٠٨).

(٢) انظر: دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ص ٣١ بتحقيق الكوثري.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢١، ٢٣).

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ [المائدة: ٦٤].

ذكر السيوطي في (الدر المنثور) ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿ **وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ** ﴾ قال: لا يعنون بذلك أن يد الله موثوقة، ولكن يقولون: إنه بخيل، أمسك ما عنده. تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

وأكد ذلك ما جاء في سبب نزول الآية، فقد أخرج ابن إسحاق والطبراني في الكبير وابن مردويه عن ابن عباس: قال رجل من اليهود يقال له: النباش بن قيس: إن ربك بخيل لا ينفق، فأنزل الله الآية.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله: ﴿ .... **مَغْلُولَةٌ** ﴾ يقولون: إنه بخيل ليس بجواد، وفي قوله: ﴿ **غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ** ﴾ أمسكت عن النفقة والخير(١)..

ومما ورد عن السلف من تأويل: ما نقله السيوطي في تفسير قوله تعالى من سورة الرحمن: ﴿ **سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ** ﴾ والمراد بالثقلين: الجن والإنس.

قال السيوطي: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿ **سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ** ﴾ قال: هذا وعيد من الله لعباده، وليس بالله شغل.

وأخرج عبد بن حُميد وابن جرير عن الضحاك في الآية، قال: وعيد (٢).

ومن تتبع التفسير المأثور وجد عن السلف أشياء من هذا القبيل.

الاتفاق على التأويل في بعض المواضع:

وقد اتفق الجميع على التأويل في بعض النصوص من القرآن والحديث لابد فيها من اللجوء إلى التأويل عقلا ونقلا، مثل تأويلهم النسيان المنسوب إلى الله تعالى بالترك والإعراض، كما في قوله تعالى: ﴿ **نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ** ﴾ [التوبة: ٦٧].

والذي يُلزم بهذا التأويل، قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا** ﴾ [مريم: ٦٤]

---

(١) الدر المنثور (٢/ ٢٩٦).

(٢) انظر: الدر المنثور (٦/ ١٤٤).

وقوله سبحانه على لسان موسى: ﴿ لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢] ولأن النسيان صفة نقص يجب أن يُنزَّه الله تعالى عن الإتصاف بها. فهو سبحانه متصف بكل كمال، منزه عن كل نقص، فإذا وصف نفسه بالنسيان فلا بد أن يؤول بلازمه، وهو الترك والإعراض.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤] أولوها بأنه معهم بعلمه وإحاطته. حتى المثبتون المدافعون عن الإثبات مثل الإمام ابن تيمية ومدرسته يقولون بذلك.

ألزمهم بهذا التأويل: أنه تعالى مستو على عرشه، فكيف يكون معهم بذاته؟

وقد يدخل في ذلك قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل، حيث يقول الله تعالى لبعض عباده يوم القيامة: «عبدي مرضت فلم تعدني! فيقول: كيف أعودك وأنت رب العالمين؟» قال: «مرض عبدي فلان فلم تعده! أما لو عدته لوجدتني عنده، استطعمتك فلم تطعمني» وفي رواية: جعت فلم تطعمني! قال: كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: «استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما لو أطعمته لوجدت ذلك عندي!»[1].

وإن كان الفارق في هذا التأويل: أن الذي أوّله هو رسول الله ﷺ. إذ لا يعقل أن يقال: مرض الله تعالى مرضا يليق بذاته، لا كما يمرض البشر، أو جاع الله - تقدس وتعالى - جوعا يليق بكماله، ليس كجوع الخلق!

* * *

(١) رواه مسلم في البر والصلة (٢٥٦٩) عن أبي هريرة.